سجناء القرن التاسع عشر

أسامة المقدسي

يمكننا أن نتصور بقليل من الجهد أننا نعيش في ظل الإمبراطورية العثمانية. فنرى أبنية عثمانية قائمة ونلجأ إلى استعمال تعابير عثمانية عديدة ونزور مناطق أثرية مثل بعلبك وبيت الدين اشتهرت خلال النهضة العثمانية في أواخر القرن السابق وسلطت الأضواء على التاريخ والتراث المميز والعريق للدّولة العثمانية. ولكن حين نرجع إلى حاضرنا فكأننا ننظر إليه بعين واحدة، إذا جاز التعبير، عين منفتحة على الغرب فقط وبهذه العين الواحدة نرى كل شيء: نستطلع الماضي ونتأمل المستقبل. وبها نعرج على تاريخنا، ونقيمه وعلاقته بالغرب. ويبدو لي أن الكثير من المثقفين اللبنانيين قد أصبحوا عاجزين عن الإحاطة بماضيهم. أوليس من العجب أن منطقتنا ذات التاريخ الغني لا تزخر بالمؤرخين الشباب؟ فلدينا الكثير من الأطباء والمهندسين والمعماريين ورجال الأعمال والمحامين والصحافيين والسياسيين يقابلهم القليل من المؤرخين.

الغرب يمثل لنا شيئاً ساحراً. أما تاريخنا فيمثل غموضاً. اللبنانيون، بشكل عام لا يعرفون الغرب ولا حتى تاريخهم إلا معرفة سطحية للغاية. فهم لا يدركون العلاقة المعقدة التي تربط تاريخنا بالغرب. إن تجاهلنا لتاريخنا وتعظيمنا للغرب يعبر عن أزمة ثقافية في مجتمعنا العربي الذي ما زال يعاني من الصدام الكبير مع الغرب.

لقد بدأ هذا الصدام في القرن التاسع عشر حينما كانت المنطقة التي تشمل حالياً لبنان وفلسطين وسوريا وإسرائيل والأردن تابعة سياسياً واقتصادياً وثقافياً لمحيط عثماني جمع بين دمشق وطرابلس وحلب وصيدا والقدس ومكة والقاهرة وبغداد في عالم

خال من الحدود الداخلية. فمدينة حلب، على سبيل المثال، كانت مركزاً تجارياً لسلع تتدفق من بلاد الهند. لا أريد أن أمدح تاريخنا العثماني ولا أن أجعله موضوعاً رومنطيقياً. أود، فقط، أن أشير إلى تاريخ حيوي عكس مآسي ومسرات كما حروباً وسلماً. إنه تاريخ شهد تطورات بارزة، خصوصاً في الميدان المعماري، وعرف نساء في السلطة (وإن كن يعملن من داخل الحرم السلطاني). وكانت هنالك الخطابات الأساسية التي لا بد منها، أهمها خطاب الجاهلية وخطاب الدولة العلية. والخطاب الأول أعطى بنية تحتية للثقافة عبر إنشاء محور تاريخي يفصل بين تنور ثقافة العصر الإسلامي والعصور التي خلفتها (منها العثمانية) و«الجهل» الذي ساد قبل الإسلام؛ والخطاب الثاني ركز الإطار السياسي بعدما جعل السلطان العثماني مركزاً وسطاً ومرجعاً غير منظور ورمزاً يوحد المسلمين والمسيحيين القاطنين في الإمبراطورية العثمانية.

غير أن القرن التاسع عشر قد غير هذا الوضع في شكل جذري. فالتوازن العسكري بين الدولة العثمانية والدولة الأوروبية مال إلى جانب الغرب، وبالتالي مس بالأسس الثقافية والمعنوية للدولة العلية. من جهة، على إثر الحملة الفرنسية على مصر في أواخر القرن الثامن عشر أصبحت ضرورة الإصلاح الشامل (العسكري وغير العسكري) واضحة للعثمانيين. ومن جهة أخرى، اعتبرت فرنسا وروسيا وإنكلترا أن الإمبراطورية قد أصبحت مريضة وبحاجة إلى العلاج الفائق، وأن سبب انحطاط الدولة التركية هو الإسلام وأن التفوق العسكري الغربي يعكس تفوق الديانة والحضارة «المسيحية» على «التعصب الإسلامي». ومع ذلك، فإن الدول الغربية لم تطمح إلى تقسيم «رجل أوروبا المريض» خشية من وخيم العاقبة. فكل منها شكك في نية الآخر وبالنتيجة حصل الإجماع بإصلاح الإمبراطورية وليس بتدميرها. وتلا ذلك تدخل القناصل الأجانب في الأمور الداخلية بشكل متواصل متحججين بخطاب إصلاح الإمبراطورية. كما أنه وصلت إلى شواطىء سوريا إرساليات إنجيلية ويسوعية بهدف القيام بإصلاح «ديني» و«ثقافي» حسب تعبيرها، فقد تورطت الدولة العثمانية في شباك الخطاب الإصلاحي الذي أشرفت عليه الدول الغربية. وباتت السيطرة الإنجليزية والفرنسية والروسية واضحة في القرن التاسع عشر، وترافق ذلك بخسارة الدولة العلية في فترة قصيرة عدة حروب ومناطق شتى، من بينها القرم والجزائر واليونان. وفي الوقت نفسه، تواصل الاجتياح الثقافي الغربي الذي شمل فيما شمل تغييراً في اللباس، مثل إدخال الطربوش كرمز للحداثة العثمانية مقابل لباس القبعة في الغرب، وتغيير في العلم المعماري إذ تخلى العثمانيون عن الأسلوب التقليدي وأخذوا بالأسلوب المعماري الغربي. وألفت النظر هنا إلى إنشاء قصر دولمالهشي (Dolmabahce) الجديد الذي حل مكان قصر توبكابي (Topkapi) القديم كمقر للسلطات.

ومن أهم نتائج الاجتياح الثقافي هو نشوء مصطلح «الغرب» ودمجه بمصطلح الحداثة مما أدى إلى توطيد الصلة بين مفهوم الحداثة والتقدم في مقابل ربط مفهوم التقليد بالتخلف. وبخلاف ما كانت عليه النظرة الأوروبية في القرون السابقة لهيبة السلطنة العثمانية (أو على

الأقل لاحترامها) جاء رقم قياسي من الرحالة والمبشرين في القرن التاسع عشر ليشاهدوا انحطاط دولة متخلفة. فمن جهة قدموا لرعايا الدولة العربية صورة ذهنية عن الغرب الحديث والمتقدم على رغم الخلافات السياسية والعقائدية القائمة بين مختلف الدول الكبرى، وقارنوها من جهة أخرى، بنظرة اعتمدت إظهار التخلف المزعوم للشرق. فمن وجهة النظر الغربية بات من الصعب التمييز بين العثمانيين والصينيين والهنود لأنهم جميعاً حسب هذه النظرة شعوب «متخلفة» «من دون تاريخ» كما ذكر الأنثروبولوجي «إريك ولف». وهكذا انحصر التاريخ بالغرب، بمعنى التاريخ الذي أبداً يتطور إلى الأعلى، تاريخ يتحرك، تاريخ يدفع بشعبه إلى الأمام. من هذا المنظور، فإن الغرب وحده قد جسد التطور بينما العثمانيون قد جسدوا الجمود. هكذا ادعى الرحالة الفرنسي المشهور فولني (Volney) ووافقه الشاعر لمرتين (Lamartine)، وأما الرائد المخضرم برتون (Burton) فقد حاول إثبات ذلك عبر قيامه بالحج متظاهراً بأنه مسلم من الهند. وقيام برتون بخداع المسلمين اعتبره المستشرقون (ومنهم برتون) بأن أي مكان وأي شيء في الشرق قابل للاستشكاف وبالتالي للاختراق بشرط وجود استعداد إذا اقتضى الأمر لتقبل بعض العادات والتقاليد المختلفة والمتخلفة الناجمة، حسب اعتقادهم، عن عالم «همجي» وغير «متمدن».

هذا الاستنتاج للمنطق الاستعماري الذي أصر على التباعد الزمني بين الشعوب الغربية والشرقية (والذي وصفه الأنثروبولوجي جوهانس فقيان «بإنكار المعاصرة») أصبح جزءاً لا يتجزأ من التربية الغربية في مدارس المبشرين (وخصوصاً بالكلية الإنجيلية السورية والجامعة اليسوعية) فإن الطلاب الذين التحقوا بهذه المدارس والجامعات تعلموا المقارنة السلبية بين الغرب الحديث والشرق المتخلف. واندمج الخطاب السياسي الذي تمحور حول فكرة رمز السلطان الموجود المخفي والخطاب الثقافي الذي ميّز بين الجاهلية والإسلام في مفهوم الغرب المعاصر الذي استند إلى مقولة أنه قبل مجيء الغرب ساد الظلم والاستبداد وقبل مجيء الغرب لم يكن هناك وجود للثقافة والتربية وعلم الطب، وقبل مجيء الغرب لم يكن هناك تاريخ.

لا أود في هذا المجال أن أنكر التحولات التربوية والعلمية الجذرية التي ظهرت في القرن التاسع عشر على أيدي الإرساليات ولا أن أستخف بها. أريد فقط أن أتوقف قليلاً لكي أتساءل لماذا تقبلنا لباس القبعة والبنطلون القصير والضيق والأساليب البدائية للعلاج الطبي الغربي الذي استعمله المبشرون كتعبير عن حداثتنا؟ إن مجرد طرحنا هذا السؤال يشير إلى حد بعيد للدور الأساسي الذي لعبه جدودنا في إدخال هذا التعبير الجوهري في منظورنا للعالم، ولتقبلنا الكلي للدمج بين تصورنا للغرب ومفهومنا للحداثة، فأصبح الاعتقاد بأن الانتعاش القومي والنهضة الأدبية مقرونة برعاية وإشراف غربي. وما انتشار الجمعيات السياسية مثل تركيا الفتاة ومصر الفتاة إلا إعتراف صريح برضوخ العرب والأتراك (خصوصاً المثقفين بينهم) أما أعلوية الغربي المتقدم الحكيم والمستعمر. لقد ترك جدودنا وراءهم محيطهم العثماني

وانبطحوا أمام صورة وهمية وخيالية للغرب، وبمعنى آخر، تخلوا عن تراثهم وتاريخهم وتقبلوا منظوراً ومفهوماً غربياً أحالهم إلى مرتبة متدنية جداً في معارج التقدم. لقد تبصروا بعين واحدة مغربة فقط، ولذا فإن فرض الانتداب عليهم كان، من ناحية معينة، خطوة لا بد منها، خطوة منبثقة من منطق النهضة وكناية عن دمج رسمي لمجتمع قومي شاب بحكمة الأبوية العربية.

على إثر الانتداب، ووسط تجاهلنا لتاريخنا العثماني (الذي كان مصطفى كمال النموذج الأكثر تطرفاً فيه) ظهر رد فعل قومي محتوم نتيجة يأس معظم الشعوب العربية من اكتمال مسيرة النهضة السياسية والثقافية بظل الحكم الاستعماري. فبدأت معركة تحرير على جبهتين متشابكتين: سياسية وثقافية. ففي المجال السياسي، نزل الناس إلى الشوارع وتظاهروا واجتمعوا وناضلوا ضد الانتداب، وفي الوقت نفسه انبثقت حركة تحرير ضد الوهم الغربي الساحر. فسافر العديد إلى الدول الغربية واكتشف أنه خلافاً لما كان يتصور، لا يوجد غرب واحد بقدر وجود مجتمعات غربية تختلف عن بعضها البعض، مجتمعات تلقب بغربية بمعنى مغايرتها لمفهوم مجتمعات شرقية «جامدة» وكلما ازداد الاحتكاك بالغرب كلما أخذ ينهار الحد الفاصل بين الغرب المنتدب والشرق المنتدب. وترافق ذلك مع ظهور رفض من قبل مؤرخين وطنيين لمجاز شيبوبة المجتمع الوطني، فبدأوا عملية استكشاف قومي لتاريخ «وطنهم». وعملوا باستقلال وبمضادة المنهج الاستعماري الذي حاول إثبات تخلفنا وجاهليتنا الشرقية. فلقد صنع المؤرخون الأتراك، على سبيل المثال، وطناً تركياً قديماً، ومدح اللبنانيون (أو بالأحرى فئة معينة منهم) تراثهم الفينيقي ورحب المصريون بماضيهم الفرعوني واستشهد العرب بعروبتهم الأصلية. وادعى الجميع أن كل واحد منهم قد وقع ضحية خطة مدروسة للاستعمار، فانقسم «الوطن» واندلعت الفتن بين الأخوة من جراء الاستعمار. وبكلام آخر، بات التاريخ محوراً أساسياً للمعركة ضد الاستعمار، وأصبح مهماً، ولكن عن أي تاريخ نتكلم؟

إن التاريخ الوطني ليس أكثر موضوعية من التاريخ الاستعماري. فكما أن الأخير جعل التاريخ ألعوبة الاستعمار، فإن التاريخ الوطني لم يكن وما يزال غير قادر على قبول مفهوم التاريخ الحيوي الذي يعبر ـ في آخر المطاف ـ عن التزام وارتباط معقد ومتعدد الأوجه مع الزمن. فمثلما اقترب المستعمرون من التاريخ بافتراض حتمية صراع ثقافي بين الغرب المتقدم والمتمدن والشرق المتخلف، يفترض المؤرخون الوطنيون وطناً أبدياً عبر القرون. المؤرخون اللبنانيون يلحون بإصرار على وجود لبنان في التاريخ القديم رغم أن هذا الافتراض ليس له ثوابت تاريخية، كما أن مصطلح أمة عربية عريقة أو وطن إسلامي موحد يعبر عن شعار وطني حديث هو بحاجة إلى إعادة تمحيص. فالمؤرخون الوطنيون ـ لبنانيون وسوريون ومصريون وأتراك وإسلاميون وعلمانيون على حد سواء ـ لا يعترفون بحيوية التاريخ وحركته ولا بتناقضاته. ولا يقبلون التفاعل بين المجاز والحقيقة الذي يكون نبض التاريخ.

فهم يستدعون ماضياً جامداً بدلاً من إنعاشه بتحاليل ديناميكية قابلة لاستيعاب تناقضات التاريخ.

في ظل الاستقلال أصبح التاريخ جزءاً أساسياً من الصراع حول هوية البلدان العربية المستقلة وخصوصاً هوية لبنان. ولكن في هذا النطاق قد ورثنا منطقاً وخطاباً قومياً أحاطا تاريخ بلادنا بالغموض. فحتى الآن ما زلنا في سياق مصطلح وطني تاريخي يعجز تماماً عن وصف وتحليل تاريخنا المعقد. ما زلنا نخاف من تاريخنا ونتجاهله. وما زلنا نخشى من ماضينا بعكس المؤرخين الغربيين الذي ينهمكون بدراسة تاريخهم وتاريخنا، واقفين على أطلال مفهوم استعماري لبلادهم وبلادنا. أما نحن، فعندما يتطرق راوٍ أو سينمائي عربي إلى موضوع تاريخي ما ينقحه من تعقيداته ويترك الرواسب ليعلمنا درساً بديهياً عن حاضرنا، ينقصه حسن التصور. وبكلام آخر، إننا في معظم الأحيان نختبىء وراء «كليشيات» هزيلة عن طباع شعبنا ونستسلم أمام مؤامرات وهمية ـ الأمر الذي يصب في خندق الاستخفاف بالنفس ووضع أنفسنا خارج مجرى التاريخ. يبدو واضحاً لي أننا في عصر الخطاب الوطني والقومي، نخاف خوفاً شديداً من ترك التاريخ ينطق لوحده: كأننا لا نؤمن بقدرتنا على الإبداع في مجابهة تاريخنا وقبول تعقيداته وتعرجاته. طالما هذا هو الوضع، فسنبقى سجناء القرن التاسع عشر.